العرب
الخميس 2021/05/06
السنة 43 العدد 12052

هل يفتح مزاج المصالحات الإقليمية قناة التواصل بين الرياض ودمشق؟

لندن - قالت صحيفة الغارديان البريطانية إن رئيس المخابرات السعودية اللواء خالد حميدان قام بزيارة إلى العاصمة السورية دمشق التقى خلالها علي المملوك نائب الرئيس السوري للشؤون الأمنية.

ويمكن مقارنة الزيارة التي لم يتمّ تأكيد حدوثها بشكل رسمي بما راج مؤخّرا بشأن محادثات سرّية قالت وسائل إعلام إنّ مسؤولين أمنيين سعوديين عقدوها مع نظراء لهم من إيران في العاصمة العراقية بغداد لبحث إمكانية إعادة العلاقات المقطوعة منذ سنة 2016 بين السعودية وإيران.

وفي أول تأكيد من جهة رسمية لتلك المحادثات قال الرئيس العراقي برهم صالح الأربعاء في مقابلة مع مؤسسة الأبحاث بيروت إنستيتيوت بُثت على شبكة الإنترنت، إن بغداد استضافت أكثر من جولة حوار واحدة بين السعودية وإيران خلال الفترة الماضية.

كما أنّ خبر تلك الزيارة جاء متناغما مع مزاج التهدئة والمصالحات الشائع على أوسع نطاق في الإقليم، وكان قد بدأ مع مصالحة السعودية والإمارات ومصر والبحرين لقطر بعد سنوات من مقاطعتها، وازداد شيوعا مع عودة التواصل بين مصر وتركيا من جهة، والسعودية وتركيا من جهة ثانية.

برهم صالح

بغداد استضافت أكثر من جولة حوار بين السعودية وإيران

وفي هذا الإطار أجرى العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز الثلاثاء مكالمة هاتفية مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تم الاتّفاق خلالها "على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة بين تركيا والسعودية".

وتعتبر زيارة المسؤول الأمني السعودي إلى دمشق، في حال ثبوت حدوثها، الأولى من نوعها منذ اندلاع الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد قبل عقد من الزمن.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول سعودي قالت إنّه طلب عدم الكشف عن هويته لحساسية القضية القول إنّه "تم التخطيط للاجتماع منذ فترة وإنّ تغيرات الأحداث على المستوى الإقليمي شجعت على بدء الانفتاح في العلاقات السورية – السعودية".

واعتبرت الغارديان أنّ "الاجتماع الذي عُقد في دمشق الإثنين بين حميدان والمملوك مقدمة لانفراجة وشبكة بين خصمين إقليميين كانا على خلاف طويل الأمد".

وقال مسؤولون في الرياض إنّ "تطبيع العلاقات مع دمشق قد يبدأ بعد فترة وجيزة من عيد الفطر الذي يصادف الأسبوع المقبل"، بحسب الصحيفة ذاتها.

ويرى محللون أن "السعودية تعتزم إعادة فتح سفارتها لدى دمشق كخطوة أولى لاستعادة العلاقات بين البلدين بعد أن أغلقتها في نوفمبر 2011 عقب قرار صدر عن جامعة الدول العربية".

ولم يصدر حتى مساء الأربعاء تعقيب رسمي من الجانب السعودي أو النظام السوري حول ما أوردته الصحيفة البريطانية.

ولا يستبعد مراقبون أن يكون التكتّم على ما يجري من تواصل وما يعقد من اجتماعات ضمن التكتيكات المتّفق عليها بين الأفرقاء نظرا لكون تلك الخطوات ما تزال في مرحلة جسّ النبض.

وفي حال عادت العلاقات بين دمشق والرياض إلى طبيعتها، فإن ذلك سيكون من نتائج التغيّر في علاقة السعودية بإيران، وهو تغيّر إذا حدث بالفعل سيفضي إلى تهدئة أشمل في المنطقة تطال اليمن أيضا.

كما أن من المرجح أن يقود تطبيع العلاقات بين السعودية وسوريا إلى موجة مصالحات عربية مع دمشق ما سيفضي إلى استعادة سوريا لمقعدها في الجامعة العربية.

وكانت وكالة رويترز قد نقلت مؤخرا عن مسؤول إيراني وصفته بالكبير وعن مصدرين في المنطقة القول إن مسؤولين سعوديين وإيرانيين أجروا محادثات مباشرة في أفريل الماضي في محاولة لتخفيف التوتر بين البلدين مع سعي واشنطن لإحياء الاتفاق النووي مع طهران وإنهاء الحرب في اليمن.

وقال المسؤول الإيراني وأحد المصدرين إن الاجتماع الذي عقد في العراق في التاسع من أبريل لم يسفر عن تحقيق أي انفراجة.

وقال المصدر الإقليمي إن الاجتماع ركز على اليمن حيث يقاتل تحالف بقيادة السعودية حركة الحوثي المتحالفة مع إيران منذ مارس 2015.

وقال المسؤول الإيراني "كان اجتماعا على مستوى منخفض لاستكشاف ما إذا كان هناك سبيل لتخفيف التوتر القائم في المنطقة"، مشيرا إلى أن الاجتماع عقد بناء على طلب من العراق.

وكانت صحيفة فاينانشال تايمز أول من أورد نبأ المحادثات. ونقلت عن دبلوماسي غربي في المنطقة أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا على علم مسبق بالمحادثات السعودية – الإيرانية "لكن لم تطلعا على أي نتائج".

وفي تأكيد لمزاج التهدئة في الإقليم قال ولي العهد السعودي الأمير محمّد بن سلمان الأسبوع الماضي إنّ بلاده تطمح لعلاقات مميزة مع إيران التي هي في "الأخير دولة جارة".

وأضاف "لا نريد أن يكون وضع إيران صعبا، بالعكس، نريد لإيران أن تنمو وأن يكون لدينا مصالح فيها ولديها مصالح في المملكة العربية السعودية لدفع المنطقة والعالم للنمو والازدهار"، موضّحا "إشكاليتنا هي في التصرفات السلبية التي تقوم بها إيران سواء من برنامجها النووي أو دعمها لميليشيات خارجية عن القانون في بعض دول المنطقة أو برنامج صواريخها الباليستية".

ولم يتطرق الأمير محمد بن سلمان إلى خبر اللقاء السعودي – الإيراني في بغداد لكنّه قال إن بلاده تعمل مع شركائها في المنطقة والعالم لإيجاد حلول لهذه الإشكاليات.

شغور المقعد السوري في الجامعة العربية قد ينتهي قريبا

مسار واضح

المجلس الانتقالي الجنوبي يدافع عن موقعه على خارطة التسوية السياسية في اليمن

عيدروس الزبيدي: ماضون بثبات نحو استعادة الدولة المستقلة

الحراك السياسي والدبلوماسي المتسارع للمجلس الانتقالي الجنوبي يأتي ضمن خطواته الاستباقية لأي تسوية للملف اليمني قد تفضي إليها الجهود الإقليمية والدولية المبذولة حاليا دون اعتبار المجلس طرفا أساسيا في الحل، ودون تضمين قضية جنوب اليمن ضمن بنود التسوية المنشودة.

عدن - رفع المجلس الانتقالي الجنوبي مجدّدا سقف أهدافه معلنا مضيّه في استعادة دولة الجنوب التي كانت قائمة قبل الوحدة اليمنية، وذلك في فترة اكتسبت فيها جهود البحث عن مخرج سلمي للصراع الدامي في اليمن زخما غير مسبوق بانخراط الولايات المتّحدة الأميركية في تلك الجهود إلى جانب الأمم المتّحدة ودول إقليمية.

وقال عيدروس الزبيدي رئيس الانتقالي الجنوبي بمناسبة الذكرى الرابعة لتأسيس المجلس "ماضون بقوة وثبات نحو تحقيق هدف شعبنا المتمثل باستعادة وبناء دولته الفيدرالية المستقلة كاملة السيادة على حدود ما قبل 21 مايو 1990". (تاريخ إعلان الوحدة).

ومع تسارع الجهود الأممية والدولية والإقليمية لإغلاق الملف اليمني سلميا، كثّف المجلس الانتقالي من تحرّكاته بهدف إيجاد موقع له وللقضيّة الجنوبية التي يدافع عنها على خارطة أي ترتيبات سياسية قد يتمّ التوصّل إليها.

ويشارك المجلس الانتقالي في حكومة المناصفة التي تشكّلت بناء على اتّفاق الرياض الذي رعته السعودية، لكنّه يرفض أن يتمّ ابتلاعه من قبل سلطة الرئيس عبدربه منصور هادي خصوصا وأن الطرف المهيمن على تلك السلطة ليس سوى حزب الإصلاح الإخواني العدّو اللدود للمجلس وقياداته والذي خاض صراعا مسلّحا من أجل السيطرة على مناطق جنوب اليمن.

وحرصا على تأمين الحضور الميداني في الجنوب خلال هذه المرحلة المفصلية، عاد الزبيدي الأسبوع الماضي إلى عدن بعد فترة غياب بدأت منذ التوقيع على اتفاق الرياض في نوفمبر 2019 بين المجلس والحكومة اليمنية.

وقرأت جهات سياسية في تلك العودة رسالة بأن المجلس قادر على مواجهة الآثار السياسية التي خلفتها مغادرة الحكومة اليمنية ورئيسها للمدينة في ظل انهيار شامل لمنظومة الخدمات وتصاعد الاحتجاجات الشعبية.

كما ربط مراقبون بين توقيت تلك العودة وبين التداعيات المتسارعة في الملف اليمني على الصعيدين السياسي والعسكري، مرجّحين أن تشهد الفترة القادمة تصعيدا في موقف المجلس الذي يتهم أطرافا في الحكومة اليمنية بعرقلة تنفيذ اتفاق الرياض.

وقالت مصادر سياسية يمنية إنّ تحرّكات المجلس الانتقالي المتسارعة تهدف لقطع الطريق على إمكانية تجاهله في مشاورات الحل النهائي في اليمن التي يتم التحضير لها برعاية أممية ودفع أميركي وأوروبي وتفاهمات إقليمية.

والتقى رئيس الانتقالي منتصف شهر أفريل الماضي في العاصمة الإماراتية أبوظبي المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، وعبّر له عن جاهزية المجلس للانخراط بشكل جاد في العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة، مشدّدا على أنّ حلول الصراع بشكل جذري ومستدام تتوقف على معالجة أسبابه المتجذّرة منذ العام 1994، ومعتبرا أن الواقع على الأرض يتطلب صياغة مبادرة أممية لمفاوضات واقعية وجادة لمعالجة الصراع الجنوبي-الشمالي.

كما أكّد في مباحثاته مع المسؤول الأممي على ضرورة الاستجابة لتطلعات وخيارات شعب الجنوب، وإنهاء ملف الأزمة المتجددة.

وقال الزبيدي خلال كلمته في ذكرى تأسيس المجلس إنّ الأخير "حقق انتصارات على مختلف الصعد جعلت من الجنوب وقضيّته رقما صعبا على الساحة الدولية"، مضيفا "العالم بات يعترف أن المجلس الانتقالي هو الحامل لقضية الجنوب"، وأنّ المجلس "نجح في فتح كل الأبواب التي ظلّت مُوصدة أمام قضية شعبنا، وتمكن خلال ثلاثة أعوام فقط من أن ينتزع اعتراف الأصدقاء وقبل ذلك الخصوم الذين سعوا إلى وأده وإضعافه".

ولفت الزبيدي إلى أن الانتقالي الجنوبي "عمل على استكمال بنيته التنظيمية وتشكيل هيئاته المختلفة المركزية والمحلية وبات حضوره فاعلا في كافة مدن ومناطق الجنوب وفي العديد من الدول المؤثرة في صناعة القرار الإقليمي والدولي".

وعن الأوضاع الخدمية والمعيشية القائمة في عدن دعا الزبيدي حكومة المناصفة للعودة إلى المدينة والإيفاء بوعودها وأداء مهامها في تحسين الخدمات وصرف المرتبات ومعالجة الاختلالات ومكافحة الفساد وتخفيف وطأة الانهيار الاقتصادي والمعيشي وممارسة سلطاتها لإلزام كافة المؤسسات الإيرادية في جميع المحافظات بتوريد عائداتها إلى البنك المركزي في عدن.

وفي تلويح باتخاذ خطوات تصعيدية قال رئيس الانتقالي "نشدد على أن للصبر حدودا أمام سياسات التنكيل والعقاب الجماعي التي تستهدف شعبنا وأن خيارات المجلس مفتوحة لمعالجة قضايا شعبنا بما يلبي تطلعاته، كما نؤكد مرة أخرى بأن المجلس قادر على إدارة الجنوب بما يتواءم والمتغيرات المحيطة ويحمي أمن ومصالح دول المنطقة والعالم".

كما طالب الزبيدي بإلغاء كافة القرارات الأحادية التي اتّخذها الرئيس هادي و"استكمال تنفيذ كافة بنود اتفاق الرياض وفي مقدمتها تشكيل الوفد التفاوضي المشترك، وتشكيل الهيئات الاقتصادية وهيكلة وزارات الداخلية والدفاع والخارجية وكافة الوزارات والمؤسسات العامة وخروج الميليشيات المعتدية التي جعلت مقراتها في شبوة ووادي حضرموت والمهرة"، في إشارة إلى القوات التابعة للإخوان المسلمين والعاملة تحت غطاء الشرعية.

واتّهم المجلس الانتقالي الجنوبي مؤخرا الشرعية اليمنية بنحر اتفاق الرياض. وجاء ذلك في معرض احتجاج المجلس على قرار الرئاسة اليمنية إقالة اللواء فضل باعش من مهامه كقائد للقوات الخاصة في خطوة اُعتبرت في جنوب اليمن ضمن القرارات الأحادية المخالفة لروح الاتّفاق القائم على التوافق.

> **مطالبة الأمم المتحدة بصياغة مبادرة سياسية تقوم على إجراء مفاوضات واقعية لمعالجة الصراع بين الجنوب والشمال**

كما سبق للمجلس وقوى سياسية أخرى أن احتجّت على سلسلة من التعيينات قرّرها هادي وقضت بتعيين رئيس الوزراء اليمني السابق أحمد عبيد بن دغر رئيسا لمجلس الشورى وتعيين عبدالله محمد أبوالغيث ووحي طه عبدالله جعفر أمان نائبين له. كما اشتملت القرارات على تعيين أحمد صالح الموساي نائبا عاما للجمهورية خلفا للقاضي علي الأعوش، إضافة إلى تعيين مطيع دماج أمينا عاما لمجلس الوزراء.

وتحرص قيادات في المجلس الانتقالي على توضيح أنّ قبولها بالدخول في حكومة مناصفة بين الشمال والجنوب كان لهدف مرحلي يتمثّل في فكّ الاشتباك الذي سبق أن نشب بين المجلس وأطراف منضوية ضمن الشرعية، ولا يعني بأي حال قبولها بأي حلول سياسية للصراع اليمني على أساس الوحدة.

غريفيث يقر بفشله في حلحلة الأزمة اليمنية

مسقط - أعلن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث الأربعاء عن اختتام جولة من الاجتماعات كان قد عقدها في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان مدة أسبوع كامل مع مجموعة من المعنيين اليمنيين والإقليميين والدوليين بالصراع في اليمن، في إطار سعيه للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في البلد.

ولم يورد غريفيث في بيان بشأن تلك الجولة نتائج ملموسة لما جرى خلالها، الأمر الذي أشّر على فشل جهوده. وقال في بيانه إنّ تحرّكاته الأخيرة جاءت "من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار بهدف التقليل من المخاطر التي تهدد حياة المدنيين في اليمن، بما يتضمن وقف هجوم أنصارالله الحوثيين على مأرب شرقي اليمن والذي دام لأكثر من عام".

وأكد البيان سعي المبعوث الأممي إلى رفع القيود المفروضة على موانئ الحديدة غربي البلاد وفتح مطار صنعاء للتخفيف من حدة الوضع الإنساني المتردي.

وقال "لقد استمر نقاشنا حول هذه القضايا لما يزيد عن العام، وكان المجتمع الدولي داعما بشكل كامل في أثناء ذلك، ولكننا للأسف لسنا حيث نود أن نكون في ما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق، وفي الوقت نفسه استمرت الحرب بلا هوادة وتسببت في معاناة هائلة للمدنيين".

وأكد مواصلة تفاعله مع أطراف النزاع وكل الجهات المعنية والفاعلة وأصحاب المصلحة لمنحهم فرصَ إيجادِ أرضيات مشتركة للمساعدة في دفع جهود السلام إلى الأمام.